مركز المنبر
للدراسات والتنمية المستدامة
ALMANBAR CENTER FOR STUDIES
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT

(الغارديان) تناقش: العدالة العالمية في منعطف حاسم

الكاتب: هيئة تحرير الصحيفة

المصدر: صحيفة الغارديان/ نشر بتاريخ 22 تشرين ثاني 2024

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

(الغارديان) تناقش: العدالة العالمية في منعطف حاسم

الكاتب: هيئة تحرير الصحيفة

المصدر: صحيفة الغارديان/ نشر بتاريخ 22 تشرين ثاني 2024[1]

تُشكِّل مذكرات الإعتقال الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية بحق قادة إسرائيل تحدياً لعقود من الإفلات من العقاب، كما تختبر الإلتزام العالمي بدعم العدالة الدولية.

تُمثل مذكرات الاعتقال الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع يوآف غالانت نقطة تحول تاريخية في السعي لتحقيق المساءلة عن جرائم الحرب.

بالنسبة للقيادة "الإسرائيلية"، تُمثِّل مذكرات الاعتقال الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية نهايةً لعقود من الإفلات من العقاب، وتحدياً لما يصفه النقاد بـ "درع الحصانة الإسرائيلي". وقد كانت ردود الفعل متوقعة، حيث أدان رئيس الوزراء نتنياهو قرار المحكمة واعتبره "معادياً للسامية"، بينما أشادت حماس بمذكرات التوقيف ضد القادة "الإسرائيليين" واعتبرتها "سابقة تاريخية مهمة".

تستند ولاية المحكمة الجنائية الدولية على الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية، إلى أسس قانونية قوية تدعم هذه الخطوة الجريئة. ومع ذلك، يكمن الاختبار الحقيقي لهذه المذكرات في أيدي الدول الأعضاء البالغ عددها 124 دولة، التي تُلزم قانونياً بإعتقال المتهمين ونقلهم إلى لاهاي.

إن الفشل في اتخاذ خطوات فعلية قد يُعرِّض القانون الدولي للخطر، ويقوِّض مصداقيته، ويسمح للدول القوية وحلفائها بتجاوز العدالة دون عقاب. إن تنفيذ هذه الأوامر لا يُعتبر التزاماً قانونياً فحسب، بل هو واجب أخلاقي يهدف إلى التأكيد على عدم وجود زعيم فوق القانون.

يتطلب هذا التفويض المساءلة الفردية ومسؤولية الدولة، كما يحظر على الحكومات تقديم الدعم أو التمكين لجرائم الحرب المزعومة. تواجه الحكومة البريطانية انتقادات بسبب دعمها لإسرائيل، التي يؤكد الناشطون أنها تنتهك القانون الدولي منذ زمن طويل.

يجب على العديد من الدول الأوروبية، التي دافعت عن تحرك المحكمة الجنائية الدولية ضد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أن تواجه الآن التزاماتها تجاه إسرائيل.

إن الفشل في تنفيذ أوامر الإعتقال يهدد بخيانة هذه الالتزامات ويؤدي إلى تآكل الثقة في العدالة المتعددة الأطراف، ستختبر اتساق ردودهم مدى التزامهم بالقانون الدولي.

[1] The Guardian view on global justice at a crossroads: war crimes demand accountability. https://www.theguardian.com/commentisfree/2024/nov/22/the-guardian-view-of-global-justice-at-a-crossroads-war-crimes-demand-accountability

مثل "إسرائيل"، ترفض الولايات المتحدة الإعتراف بسلطة المحكمة الجنائية الدولية. إنّ رفض واشنطن المستمر لإختصاص المحكمة، مع التهديدات بفرض عقوبات على الدول المتعاونة، يرسل رسالة مقلقة وهي: أن القانون الدولي يُطبق فقط على الدول الأضعف، وليس على القوى العالمية أو حلفائها. تسهم هذه المقاومة في إضعاف نظام العدالة العالمي وتثير الشكوك حول المبادئ التي تدّعي الولايات المتحدة التمسك بها.

تشمل الجرائم التي تتناولها هذه الأوامر بعضاً من أخطر انتهاكات القانون الإنساني الدولي، مثل استخدام التجويع كسلاح حرب والهجمات المتعمدة على المدنيين. وعندما تكون هذه الأفعال منهجية ومدفوعة من الدولة، فإنها تتطلب المساءلة. لذا يُعتبر سعي المحكمة الجنائية الدولية لتحقيق العدالة اختباراً لعزم المجتمع الدولي على الإلتزام بهذه المعايير رغم المقاومة السياسية.

تمثل هذه اللحظة أكثر من مجرد إجراء قانوني، إنها تحدٍ جوهري للنظام الدولي. تشير إجراءات المحكمة الجنائية الدولية إلى أنه يجب حتى على أقوى الدول أن تتحمل المسؤولية عن انتهاكات القانون الإنساني. إذا فشلت الدول الأعضاء في اتخاذ موقف، فإنها تخاطر بجعل القانون الدولي بلا جدوى.

الخيار واضح: إما الالتزام بمباديء العدالة والقانون، أو قبول عالم تهيمن فيه القوة مع الإفلات من العقاب.

من خلال تأييد قرار المحكمة، ستبدأ الدول المارقة في الشعور بالخوف من العقوبات. إن التمسك بهذه المباديء ضروري لضمان نظام دولي عادل، حيث يحمي القانون الجميع وليس الأقوياء فقط. تحمل مذكرات المحكمة الجنائية الدولية رسالة قوية: يجب أن تنتهي حقبة الإفلات من العقاب على جرائم الحرب.

***